

قضية الدجاج ودجاج القضية



الجمعة 24 فبراير 2023 12:10 ص

وائل فنديل

القضية الوطنية الأولى في مصر الآن هي الدجاج البرازيلي المجمّد. تخيل معي أمّةً كانت رائدة في كل شيء من التعليم إلى الثقافة والفنون والزراعة والصناعة، تنام وتصحو على جدلية أيهما أفضل: استيراد الأعلاف للدجاج المحلي أم استيراد الدجاج مجمّدًا من البرازيل، من هناك من أقصى غرب الكرة الأرضية؟

أجواء تعيد إلى الأذهان ما كان يجري في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبالتحديد بعد أن طرح أنور السادات ورقة أكتوبر الشهيرة، مدشّنًا مصر جديدة تدير ظهرها للزراعة والصناعة، وتحوّل إلى سوبر ماركت شهير، تستورد ولا تنتج، تستدين وتستكين، وتسمّي ذلك كله عصر الانفتاح الاقتصادي، أو بتعبير الراحل أحمد بهاء الدين "انفتاح السداح مداح"، أو باصطلاح أصوات اليسار في ذلك الوقت انفتاح الهلبية والانتهازيين ومضّاصي دماء الشعوب.

سنوات عشر عجاف ومصر لا تتحدّث إلا عن الغلوس والأكل، من رأس الدولة الذي لا يتوقف عن طلب الغلوس من الدائنين والمانحين، وليس انتهاء بإعلام متفرّغ لتقريع المواطنين على حبّهم الطعام ومطالبتهم بالتخلّي عن عاداتهم الغذائية.

في هذا المناخ، صار "الاعتلاف" قضية الوطن الأولى ووحدة قياس حقوق الإنسان، إذا حدّثها أحد عن حرية التعبير والحقّ في الاختلاف والمعارضة والنقد والاحتجاج، باعتبارها أبجديات حقوق الإنسان في العالم كله، يكون الرد أن إطعام أكثر من مائة مليون بطن خاوية هو المعنى الحقيقي لكل تلك الحقوق التي يتشدّق بها السياسيون والحقوقيون.

ولأن الدجاج بالدجاج يُذكر، تبقى ملفنة هذه الحالة الداجنة التي تعترى عديد الأصوات التي لا تزال متشبثة بروحها الإقصائية الاستثنائية للخصوم السياسيين، حتى بعد أن تجرّعت تلك الأصوات من كأس القمع والتكيل ذاتها التي تدور منذ عشر سنوات.

يكتب المهندس يحيى حسين عبد الهادي مقالًا محترمًا على صفحته في "فيسبوك"، يطالب فيه بالإفراج عن الجميع، بمن فيهم الإخوان المسلمون، من زنازين النظام، تلك الزنازين التي عرفها عبد الهادي وكابد برودتها وقبطها وقسوتها أكثر من 42 شهرًا، وهو الضابط المهندس النابه في القوات المسلحة سابقًا، من دون تهمة سوى التعبير عن آرائه السياسية والفكرية بشكل هادئ ورزين على مواقع التواصل الاجتماعي.

يوجّه الرجل حديثه إلى قيادة الحركة المدنية الديمقراطية، التي ساهم في تأسيسها قبل سجنه، ناصحاً بأنه "يجب أن نسمو بمواقفنا عن مستوى التعبير عن حركتنا وتيارنا فقط إلى التعبير عن الجميع بمن فيهم المختلفين معنا ودون انتظار تفويض منهم .. فكما فحة الظلم لا تحتاج إلى تفويض .. أتحدث عن الإخوان تحديداً .. عالماً بأن الحديث الرحيم عنهم جَلَابٌ للمشاكل". ثم يتساءل "لماذا اقتصرَت المطالبات بالإفراج عن أسماء بعينها (كُنْتُ واحداً منها) ولم تقترب من أسماء لم يعد تُطَقُّها مسموحاً إلا مصحوباً باللعنات والبداءات .. أسماء محمد بديع وخيرت الشاطر وسعد الكتانتى ومحمد البلتاجى وغيرهم، صار تُطَقُّها من نواقض الوضوء الوطنية".

طرحُ هادئٌ وتساؤلٌ واجبٌ ولازمٌ في هذه الفترة التي ينحشر فيها الوطن كله، بسلطاته ومعارضاته، في نفقٍ ضيقٍ من الهوان على البعيد والقريب، ويصير مادّةً للسخرية والتندرّ عند أصحاب سياسة "إرضاع البلد الكبير من أجل إخضاعه"، فإذا ما غضبوا عليه أهانوه وعبروه بفقره وجوعه.

غير أن هذا الطرح لم يعجب ديوك ما تسمّى الحركة المدنية الديمقراطية الإقصائية الاستثنائية، والتي يتحدّث باسمها الآن من خرج لتوّه من عنبر التأديب والتهديب الذي يرَجُّ فيه النظام أبناءه المخلصين إن خرجوا على النصِّ واجتهدوا، ثم يعود ويعفو عنهم بعد إعادة هيكلتهم. برد خالد داود، العائد من عنبر التأديب، على يحيى حسين عبد الهادي، في مقال مثير للأسى، يعلن فيه رفض الحركة التنازل عن نهجها الإقصائي الاستثنائي للإخوان المسلمين، ولكل من يتخذ موقفاً راديكالياً معارضاً لنظام الثلاثين من يونيو، فيكتب: "أستاذي المهندس يحيى على يقين أن ذلك الموقف يختلف تماماً عن الخطاب الرسمي لقادة جماعة الإخوان المتمسكين بوصف 30 يونيو و3 يوليو بـ"الانقلاب"، والذين اتخذ عداؤهم للنظام الحالي بعداً شخصياً لا يضع في الاعتبار مطلقاً مصالح الوطن وما يزيد عن مئة مليون مصري ستزداد أوضاعهم صعوبة وبؤساً، لو سادت الفوضى بسبب الرغبة في تصفية الحسابات مع النظام الحالي. الأمر أعقد بكثير من شعارات فولتير وكل فلاسفة الليبرالية وحقوق الإنسان".

ويقول في موضع آخر: "لن أقول إن ما طرحه أستاذي يحيى أمر شديد المثالية لا صلة له بالواقع الذي عشناه منذ 3 يوليو 2013. ولكن المطالبة هكذا بالمطلق بإخلاء سبيل كل من أدانتهم محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، بمن فيهم من ثبت تورّطهم مباشرة في جرائم قتل وتفجير، هو أمر صعب القبول في أي دولة تدعي سيادة القانون".

الإشكالية هنا أن العائد من تجربة حبس احتياطي تأديبي قابل خلالها عشرات من السياسيين النبلاء المسجونين ظلماً، بعد محاكمات استثنائية جائرة وغير طبيعية، ينصّب نفسه مدافعاً عن "أمن الدولة العليا طوارئ". وفي الوقت ذاته، هو المتحدث باسم ما توصف بأنها "الحركة المدنية الديمقراطية". وأزعم أن هذا الجمع بين الصفتين، أو الوظيفيتين، يحمل تناقضاً منطقيّاً وجوهريّاً، فليت الأستاذ خالد يحدّد لنا باسم من يصيح، وأي وظيفة يشغل "متحدّث باسم أمن الدولة العليا طوارئ" أم باسم "الحركة المدنية الديمقراطية"، لأن من المرّوع أن نفترض أن الجهتين موصولتان ببعضهما بعضاً. أما بكاؤه الحارّ على وجود من يرى في 30 يونيو و3 يوليو انقلاباً عسكريّاً، فتلك بحد ذاتها من المضحكات المبكيات، ذلك أن أحدًا عاقلاً في هذا الكوكب لم يعد يجادل في أن ما جرى كان انقلاباً واضح السمات والقسمات، بل إن كثيرين من رفقاء الأستاذ خالد الديمقراطيين المدنيين جدّاً لم يعد يرى مخرجاً من هذا النفق المظلم إلا في استدعاء انقلاب على الانقلاب.

كان الله في عون المواطن المحاضر ببرودة الدجاج المحمّد وضوضاء الدجاج الحي.

المصدر: العربي الجديد

